

# افتتاح المؤتمر السادس عشر للجمعية الدولية للنساء القاضيات

عبدالحق خرباش .. 11.05.2023  
[hakikanews.net](http://hakikanews.net) كاتب صحفي ومدير النشر



تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله  
وبدعم من وزارة العدل والمجلس الأعلى للسلطة القضائية ورئاسة  
النيابة العامة ، جرى يومه الخميس افتتاح المؤتمر السادس عشر  
للجمعية الدولية للنساء القاضيات ، والذي تستضيف أشغال دورته  
الحالية جمعية اتحاد قاضيات المغرب من 11 إلى 14 ماي 2023 بمراكش

، "تحت عنوان "المرأة القاضية : الإنجازات والتحديات

وفي كلمة وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي بهذه المناسبة ، ألقاها بالنيابة عنه الكاتب العام السيد عبد الرحيم مياد ، أكد فيها على أن احتضان المغرب لمثل هذه التظاهرات ليس وليد الصدفة ، بل هو توجه دولة يرتكز على رؤية ملكية مستنيرة، وتوجيهات سامية تشجع هذه المبادرات الهادفة إلى ضمان تحقيق المحاكمة العادلة، ونشر الثقافة الحقوقية ودعم الأمن والسلام في أرجاء المعمورة، وتمكين المرأة في كافة الميادين وخاصة المرأة القاضية، والعمل على إبراز قدراتها وتحقيق طموحاتها في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وأشار السيد الوزير بأن تمكين المرأة في كافة المجالات، وخاصة في ميدان العدالة يتبوأ الصدارة ضمن الأوراش الكبرى المفتوحة، وهو ما تظهره الإجراءات الكبرى التي اتخذتها الدولة بإصلاح مدونة الأسرة سنة 2004، والإقرار الدستوري لمبدأ المناصفة في دستور 2011، وإحداث اللجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. هذا على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي فقد تم خلق آليات تشاركية للحوار والتشاور لتيسير مساهمة المواطنين والمواطنات في إعداد برامج التنمية المحلية.

وحرص السيد الوزير على تأكيد انخراط وزارة العدل في هذا الورش المجتمعي المهم، انطلاقاً من موقعها واختصاصها كقطاع حكومي مسؤول عن تدبير شؤون العدالة في بلادنا، وتنزيل السياسات العمومية المتعلقة بهذا القطاع.

و أوضح السيد الوزير أن وزارة العدل رفعت عدة تحديات انسجاماً مع الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وكذا التزامات البرنامج الحكومي 2021-2026، حيث تم إحداث مرصد للعدالة المستجيبة للنوع الاجتماعي ضمن الهيكل الجديدة لوزارة العدل. وبالموازاة مع ذلك، اتخذت مجموعة من التدابير الرامية إلى النهوض بحقوق الإنسان ودعم المساواة بين الجنسين، واستحضار مقاربة النوع في كل المخططات الاستراتيجية التي تشتغل عليها، كتعزيز ولوج المرأة لممارسة خطة العدالة، باعتبار هذا المكتسب خطوة جديدة في مسار تحديث منظومة العدالة وتفعيل مقتضيات الدستور. كما استطاعت الاقتراب من بلوغ الهدف المبرمج تحقيقه في المخطط الحكومي في أفق سنة 2026 خاصة في مهنة التوثيق العصري، حيث بلغ عدد النساء الموثقات بالمغرب 862 موثقة من أصل 1868 موثقا، أي بنسبة 46%، وهي نسبة قريبة جداً من مبدأ المناصفة، إضافة إلى تمكين المرأة من ولوج مناصب المسؤولية في قطاع العدل، وإحداث إطار وظيفي داخل فضاءات أقسام قضاء الأسرة يتمثل في المساعدات الاجتماعية.

وعبر السيد الوزير، في ختام كلمته، عن أمله بأن يساهم هذا المؤتمر الهام في التوظيف الأمثل لآليات التعاون الدولي، قصد تقاسم التجارب الناجحة والاستئناس بالممارسات الفضلى، حتى تتسنى الاستفادة منها على أوسع نطاق، وإيجاد وتوطيد جسور التواصل

والتقارب بين الأنظمة القانونية والقضائية، والتبادل المستمر للمعرفة والمعلومة، بغية التعرف على الإصلاحات التي حققتها أو تسعى لتحقيقها كل دولة.



# عبدالحق خرباش .. 10.05.2023 كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net تها نينا الحارة لجيل الغد

عبدالحق خرباش .. 10.05.2023  
كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net  
تها نينا الحارة لجيل الغد



المنتخب المغربي أقل من 17 سنة يفوز على الجزائر بنتيجة 3/0  
فاز المنتخب المغربي لأقل من 17 سنة، وثم تسجيل صفحة جديدة في

تاريخ الكرة الوطنية خارج الميدان ، وذلك على إثر الانتصار الساحق والمستحق على نظيره الجزائري (3-0) ، جرت المقابلة على أرضية ملعب "الشهيد حملاوي" ، لحساب الدور ربع النهائي من كأس أمم أفريقيا .  
واصطف المنتخب المغربي بنظيره السنغالي في نصف نهائي المسابقة ، حيث سيواجه المتأهل من مالي والكونغو على أرض الجزائر .



---

**صاحب الجلالة الملك محمد السادس  
يتراس جلسة عمل خصصت لتتبع  
البرنامج الوطني للتزود بالماء  
الصالح للشرب ومياه السقي  
2027-2020**

عبدالحق خرباش .. 09.05.2023



صاحب الجلالة الملك محمد السادس يترأس جلسة عمل خصصت لتتبع البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2027-2020

في ما يلي بلاغ للديوان الملكي : "ترأس صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اليوم بالقصر الملكي بالرباط، جلسة عمل خصصت لتتبع البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي 2027-2020.

ويندرج هذا الاجتماع في إطار العناية والرعاية السامية التي يوليها جلالته الملك، حفظه الله، لقضية الماء ذات الطابع الاستراتيجي، والتي كانت، على الخصوص، موضوع التوجيهات الملكية الهامة التي تضمنها خطاب افتتاح البرلمان في أكتوبر الماضي وثلاث جلسات عمل ترأسها جلالته. وخلال هذه الجلسة، قدم وزير التجهيز والماء نزار بركة عرضا بين يدي جلالته الملك حول الوضعية المائية وتقدم تنفيذ مختلف مكونات هذا البرنامج.

وهكذا، وتماشيا مع التعليمات الملكية السامية الرامية إلى تسريع وتيرة هذا البرنامج وتحسين محتوياته، تم تخصيص اعتمادات إضافية هامة بما يمكن من رفع ميزانيته الإجمالية إلى 143 مليار درهم. وتمت الإشارة في هذا الإطار إلى :

- تسريع مشروع الربط بين الأحواض المائية لسبو وأبي رقراق وأم الربيع، حيث يتم حاليا إنجاز الشطر الاستعجالي لهذا الربط على طول 67 كلم؛

- برمجة سدود جديدة، وتحسين تكاليف حوالي 20 سدا يتوقع إنجازها، والتي ستمكن من الرفع من قدرة التخزين ب 6.6 مليار متر مكعب من

## المياه العذبة؛

- تسريع مشاريع تعبئة المياه غير التقليدية، من خلال برمجة محطات لتحلية مياه البحر، والرفع من حجم إعادة استعمال المياه العادمة المعالجة؛

- تعزيز التزود بالماء الصالح للشرب في العالم القروي، من خلال توسيع التغطية لتشمل المزيد من الدواوير وتعزيز الموارد اللوجستية والبشرية المعبأة.

من جهة أخرى، وبالنظر إلى الوضع المناخي والمائي الذي أثر هذه السنة، مرة أخرى بشكل سلبي، على سير الموسم الفلاحي وتوفر المراعي، أعطى جلالة الملك، نصره الله، تعليماته السامية للحكومة لتفعيل، وعلى غرار السنة السابقة، الإجراءات الاستعجالية لبرنامج مكافحة آثار الجفاف.

وفي الختام، حث جلالة الملك القطاعات والهيئات المعنية، إلى مضاعفة اليقظة في هذا المجال الحيوي، والتحلي بالفعالية في تنفيذ المشاريع المبرمجة وفقا للجدول الزمني المحدد.

حضر جلسة العمل هاته رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش، ومستشار صاحب الجلالة السيد فؤاد عالي الهمة، ووزير الداخلية السيد عبد الوافي لفتيت، ووزيرة الاقتصاد والمالية السيدة نادية فتاح، ووزير التجهيز والماء السيد نزار بركة، ووزيرة الانتقال الطاقوي والتنمية المستدامة السيدة ليلي بنعلي، والمدير العام للمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب السيد عبد الرحيم الحافظي".



# تازة.. مراسلون معتمدون يتمتعون من باك أصحابي بالإدارة العمومية

عبدالحق خرباش .. 07.05.2023  
[hakikanews.net](http://hakikanews.net) كاتب صحفي ومدير النشر



تازة.. مراسلون معتمدون يتمتعون من باك أصحابي بالإدارة العمومية يعتزم مراسلون للجرائد الإلكترونية خوض نضالات شرسة للوصول للمعلومة ، بحكم هيمنة ثلاثة أشخاص على تغطية أنشطة المدينة والإقليم معا ، هناك منهم من يتوفر على ذرع واق حسب تصريحات زملاء في المهنة .

في السياق المتصل ، تعرف مؤسسات عمومية تجاوزات خطيرة في التعامل مع وسائل الصحافة والإعلام بحيث يهيمن شخص على كل المؤسسات العمومية بدافع أنه ينتمي لوكالة المغرب العربي للأنباء ويستعين بأصحاب الوكالة من مدينة فاس ، ومن جهة أخرى توغل في الجسم أشخاص إعلاميون /بالبونجة / وأحدهم يستعين كذلك بتقديم الخدمات ... ؛ وآخر ...؛ في حين لم نر أي مقالات أو تحقيقات أو ربورطاجات موقعة بأسمائهم على كل دعوات حضورهم للأنشطة التي تقام بالإقليم اللهم صور هناك .. ، وهناك خلط فضيع في الصفة ، أغلب من يحضرون مصورون وهناك غياب بالمرة للكتاب الصحفيين وبذلك يغيب المقال الصحفي عن . كل الأنشطة المقام بإقليم تازة

المصورون يهيمنون على المؤسسات بدوافع متفرقة في غياب جرائد ومواقع معترف بها ، الحال هذا إستمر وما يزال ، وتشير أصابع الإتهام إلى أجندة خفية تريد تأثيث المشهد بهؤلاء . ببق أن نشير إلى كذبة أبريل بتازا ، للكذبة الكبرى المروجة من

قبل الأجندة والثلاثة المهيمنون ، تتجلى حسب ما يدعون في أن الإعلامي أو الصحفي عليه تقديم الإعتماد أو الوثائق للعمالمة وباقي المؤسسات هذا لبس خطير مزيف بأقنعة ، الصواب الصفة تقدم عند ولوج الإعلامي أو الصحفي للتغطية داخل المؤسسات فقط إذا كان غير معروف بالمنطقة والعكس الصحيح ، أما البذلة الصحفية تكفي عن كل شيء ، لنا مثال في الشوارع والحروب ، الصحفي يغطي كل الأحداث شريطة إرتداء البذلة أو القبعة .. ، لا دخل للعمالات لفرض أي إعلامي أو صحفي على المؤسسات وإذا ثبت ذلك بالحجة يعتبر خرقا خطير وتدخل غير سليم يعاقب عليه القانون ، يبق الحق لأي مؤسسة إستدعاء المناير الصحفية . للتغطية وكذلك تعويضهم طبقا للقانون وهذا معمول به منذ الأزل ما يقع بتازا سيفجر حقائق قد تجر من يدعي وينتحل الصفة إلى دهاليز السجون ؟؟؟؟ يتبع



## السيدة مليكة منيع تشارك بالنيابة عن وزير العدل في الندوة الدولية المنظمة من قبل الاتحاد الدولي للمحامين

عبدالحق خرباش .. 06.05.2023  
[hakikanews.net](http://hakikanews.net) كاتب صحفي ومدير





شاركت ، بالنيابة عن وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي ، رئيسة ديوانه السيدة مليكة منيع يوم الجمعة 05 ماي 2023 بمراكش، افتتاح أشغال الندوة الدولية المنظمة من قبل الاتحاد الدولي للمحامين بشراكة مع هيئة المحامين بمراكش حول موضوع "القانون والمحامي - دعامة الاستثمارات".

ركز السيد الوزير، في الكلمة التي ألقاها بالنيابة عنه السيدة مليكة منيع، على متمنياته التوفيق والنجاح لأشغال هذا المؤتمر، مثنيا على الاهتمام الذي يوليه المنظمون للإسهام في تطوير مهنة المحاماة والرقي بها وجعلها محورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، مضيفا بأن مهنة المحاماة ظلت دائما مهنة النبل والشرف والدفاع عن الحق، وهي شريك أساسي داخل منظومة العدالة. واعتبر السيد الوزير، بهذا الخصوص، بأن دور المحامي لا يقل أهمية عن دور القاضي في إقامة العدل وإنصاف المظلومين والدفاع عن الحقوق والحريات والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي وحيادي، ولذلك استحقت مهنة

المحاماة أن تتبوأ مكانة سامية بين كل المهن الفاعلة في منظومة العدالة.

وفي ما يلي كلمة السيد الوزير

كلمة السيد وزير العدل

الأستاذ عبد اللطيف وهبي

في الندوة المنظمة من طرف الاتحاد الدولي للمحامين

بشراكة مع هيئة المحامين بمراكش

تحت شعار:

”القانون والمحامي دعامة الاستثمارات“

مراكش الجمعة- السبت5 و 6ماي2023

اسمحوا لي قبل أن أتلو عليكم كلمة السيد وزير العدل الأستاذ عبد اللطيف وهبي أن أقدم لكم اعتذاره عن عدم تمكنه من الحضور لتزامن هذا اللقاء مع التزامات رسمية سابقة، وإذ يجدد تحياته لكم ومن خلالكم لكافة الحضور الكرام، يتمنى لأشغال مؤتمركم هذا كامل التوفيق والنجاح، والآن كلمة السيد الوزير.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين

السيد نقيب هيئة المحامين بمراكش؛

السيد ممثل الرئيس الأول لمحكمة النقض، الرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية؛

السيد ممثل الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة العامة؛

السيد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

السيدة رئيسة الاتحاد الدولي للمحامين؛

السيد الرئيس الشرفي للاتحاد الدولي للمحامين؛

السيد رئيس اللجنة الوطنية المغربية للاتحاد الدولي للمحامين؛

السيدات والسادة المحامين؛

الحضور الكريم، كل باسمه وصفته والاحترام الواجب له

حضرات السيدات والسادة؛

يشرفني ويسعدني أن اشارك معكم اليوم من خلال هذه الكلمة أشغال هذه الندوة الدولية الهامة المنظمة من طرف الاتحاد الدولي للمحامين بشراكة مع هيئة المحامين بمراكش تحت شعار ”القانون والمحامي دعامة الاستثمارات“، والذي يعكس مدى الاهتمام البالغ الذي يوليه المنظمون للإسهام في تطوير مهنة المحاماة والرقي بها وجعلها محورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمهنة المحاماة ظلت دائما مهنة النبل والشرف والدفاع عن الحق، وهي شريك أساسي داخل منظومة العدالة، لأن دور المحامي لا يقل أهمية عن دور القاضي في إقامة العدل وإنصاف المظلومين والدفاع عن الحقوق والحريات والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي وحيادي، ولذلك استحققت مهنة المحاماة أن تتبوأ مكانة سامية بين كل المهن الفاعلة في منظومة العدالة

وبهذه المناسبة نجدد التنويه بالجهودات التي يبذلها الاتحاد

الدولي للمحامين من خلال عمله الدؤوب في سبيل النهوض بالممارسة المهنية للمحامين في مختلف ربوع العالم، وتوفير الظروف المواتية للرفي بالمهنة لتؤدي رسالتها النبيلة في الدفاع عن حقوق الإنسان، والإسهام المباشر في توفير شروط المحاكمة العادلة، وبناء دعائم دولة الحق والقانون والمؤسسات، وهو ما يعكسه احتضانها لأزيد من 2200 عضو من 110 دولة.

كما نغتنمها مناسبة للإشادة بالمكانة التي يتبوأها بعض النقباء المغاربة داخل هذه المنظمة، حيث يجسد حضورهم عمق ومثانة علاقة التعاون والشراكة مع المحامين دوليا ووطنيا، والتي كانت دائما مبنية على أوامر متينة من الثقة والمسؤولية المتبادلة.

ومن محاسن الصدف أن يتم تنظيم هذه الندوة في مدينة مراكش، المدينة الحمراء التي كان لها الشرف يوم 15 أبريل 1994 في احتضان مراسيم التوقيع على الاتفاقية الدولية المؤسسة للمنظمة العالمية

والتي تعد خير (G.A. 🤔) للتجارة، التي حلت محل اتفاقيات الكات برهان على العبقرية المغربية وعلى عزم بلادنا الراسخ على المضي قدما في الانخراط في مسلسل التنمية والاستفادة من مميزات الاقتصاد الحر، وجعل المغرب محط جذب المستثمرين الأجانب من خلال خلق الظروف الملائمة لذلك، والتي يحتل فيها مرفق العدالة حجر الزاوية.

وفي ذات السياق فإن الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في المؤتمر 49 للاتحاد الدولي للمحامين المنظم بتاريخ 31 غشت 2005 بمدينة فاس، تحمل بدورها دلالات هامة حيث ورد فيها ما يلي:

فالمملكة المغربية حريصة على أن تظل رسالة الدفاع حاضرة بمصداقيتها، في قلب الممارسة المؤسسية، التي تنهض بها السلطة القضائية، باعتبارها الضامن الفعلي لمساواة المواطنين أمام القانون وسيادته، واستقرار المجتمع، والثقة في المعاملات، وتحفيز التنمية والاستثمار.

حضرات السيدات والسادة؛

يشكل موضوع الاستثمار أحد المحاور الاستراتيجية في بلادنا الهادفة إلى إعطاء الدينامية اللازمة لاقتصادنا الوطني ودعم مسلسل التنمية في مختلف المجالات؛ فقد مكنت الإصلاحات التي تم اعتمادها، المتمثلة في تنويع الأنشطة الاقتصادية، من تحقيق نتائج مهمة من خلال تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلادنا، والتي سجلت زيادة بنسبة 53.6% عند متم شهر فبراير الماضي من هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وحسب الخبراء الاقتصاديين فإن هذه النتائج ترجع أيضا إلى عوامل الاستقرار والأمن التي تحظى بها بلادنا وأيضاً القرب الجغرافي من أوروبا، حيث أصبح المغرب بوابة إفريقيا أمام المستثمرين الأجانب.

وكما تعلمون فإن بلادنا تمكنت من بلوغ هذه النتائج الإيجابية بفضل السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي سبق أن دعا في خطابه السامي الموجه إلى أعضاء البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2022 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة

التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، إلى اعتماد ميثاق تنافسي جديد للاستثمار، يروم توفير ظروف جلب الاستثمار الأجنبي من خلال تحسين مناخ الأعمال وخلق فرص للشغل، والنهوض بتنمية منصفة للمجال وتحديد القطاعات الواعدة ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، في انسجام مع النموذج التنموي الجديد الذي يهدف إلى تغيير التوجه الحالي، والذي يمثل فيه الاستثمار الخاص حوالي ثلث الاستثمار الإجمالي، فيما يمثل الاستثمار العمومي الثلثين. حيث يسعى إلى رفع حصة الاستثمار الخاص لتبلغ ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق 2035.

وتنزيلا للتوجيهات الملكية السامية، عملت الحكومة على إصدار ثلاثة مراسيم تطبيقية للقانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بميثاق الاستثمار الجديد، دعما لهذا القطاع والرفع من إيراداته. حضرات السيدات والسادة؛

لقد عملت وزارة العدل على تحقيق مجموعة من المكتسبات الهامة التي كان لها الأثر العميق في تحسين مناخ الأعمال، وذلك بفضل الإصلاحات التي تم إدخالها على مجموعة من القوانين ذات الارتباط المباشر بالمجال الاقتصادي، والتي مكنت المغرب من التقدم إلى مراتب مشرفة الذي أعدته (Doing Business) على مستوى تقرير ممارسة الأعمال. مجموعة البنك الدولي سنة 2020.

وقد شملت تلك الإصلاحات الكتاب الخامس من مدونة التجارة، وإصدار القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، وكذا إحداث سجل وطني للضمانات المنقولة بمقتضى المرسوم رقم 2.19.237، بهدف تسهيل ولوج المقاولات إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة وتحسين شروط تنافسية المقاولات عبر تأمين عمليات تمويل الاستثمار وترسيخ مبادئ وقواعد الشفافية في المعاملات المتعلقة بالضمانات المنقولة وتعزيز الحرية التعاقدية وتحقيق الأمن القانوني في هذا المجال.

وقد همت تلك الإصلاحات أيضا اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتعلق بما يلي:

تحديد الأجل اللازم لمعالجة الطلبات وتسليم الشهادات المتعلقة  بالسجل التجاري في أجل أقصاه 48 ساعة؛

اعتماد إيداع القوائم التركيبية بطريقة إلكترونية؛

تسليم شهادات السجل التجاري بطريقة إلكترونية (دون التنقل إلى  مصلحة التجاري بالمحكمة المختصة) ورقمنة المصاريف والرسوم اللازمة للحصول عليها؛

مواكبة وتتبع تنفيذ القانون رقم 88.17 المتعلق بإنشاء المقاولات  بطريقة إلكترونية ومواكبتها، الصادر بتاريخ 21 يناير 2019، وذلك بشراكة مع القطاعات المعنية، ومن خلال المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بهذا الورش وكذا ملاءمة مقتضيات القانونية المتعلقة بالسجل التجاري مع القانون رقم 88.17 المذكور.

وفي ظل الولاية الحكومية الحالية، عملت وزارة العدل على استكمال هذا الورش الإصلاحي الرامي إلى خلق مناخ محفز وجذاب للاستثمار من

خلال تحقيق مجموعة من المكتسبات الهامة والمتمثلة في إصدار القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، والذي يهدف إلى تطوير الطرق القضائية البديلة كالوساطة والتحكيم والصلح لحل النزاعات وتيسير وتسهيل إجراءاتها بهدف تحقيق السرعة والمرونة والفعالية والحفاظ على الروابط الاقتصادية والتجارية بين الأطراف، ويعد هذا القانون ثمرة مجهودات بذلتها الوزارة من أجل إخراج قانون متقدم يستجيب للمعايير الدولية في هذا المجال، ويمكّن من تشجيع الاستثمار.

كما أصدرت الوزارة القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي، والذي تضمن مستجدات هامة أهمها:

ارتكاز مقوماته على ضمان حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحريةتهم وأمنهم القضائي، وكذا ضمان شروط المحاكمة العادلة واحترام حقوق الدفاع في جميع مراحل التقاضي بما يحقق البت في القضايا وصدور الأحكام داخل أجل معقول؛

ارتكازه على مبدأ وحدة القضاء مع حفاظه على إحداث محاكم أو أقسام متخصصة في القضاء الإداري والقضاء التجاري؛

إشراك المهن القضائية في لجان البحث ودراسة صعوبات سير العمل بالمحاكم ووضع الحلول المناسبة لها؛

اعتماد المحاكم الإدارة الإلكترونية في الإجراءات والمساطر القضائية.

وفي سياق المجهودات التي تبذلها وزارة العدل من أجل تطوير القوانين المهيكلة لمنظومة العدالة وجعلها مشجعة للمستثمرين، فقد عملت على إعداد مشروع قانون المسطرة المدنية تمت إحالته إلى الأمانة العامة للحكومة، تضمن عدة مستجدات أهمها:

إدماج التقاضي الإلكتروني ورقمنة الإجراءات القضائية المدنية، من خلال تسخير وسائل التواصل الإلكتروني في الإجراءات القضائية المدنية، وإحداث مجموعة من المنصات الإلكترونية تهم المحامين، والمفوضين والخبراء القضائيين، والعدول، والموثقين، والتراجمة المحلفين المقبولين أمام المحاكم، واعتماد الحساب والبريد والعنوان والتوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى استخدام الوسائل الإلكترونية في عمليات البيع بالمزاد العلني وإجراءات التبليغ والإشهار؛

ضمان الحماية القانونية الكاملة لحقوق المتقاضين وتحقيق السرعة، من خلال إصدار الأحكام داخل آجال معقولة، والرفع من جودتها، والارتقاء بمستوى الخدمات القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين للمحاكم، وتسريع وتيرة معالجة الملفات وتنفيذ الأحكام؛ ضمان الفعالية والنجاعة في تنفيذ المقررات القضائية، بإحداث مؤسسة قاضي التنفيذ، وتحديد اختصاصاته والمسطرة المتبعة أمامه وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة عملت على تسطير رؤية استراتيجية جديدة للتحويل الرقمي لمنظومة العدالة، تروم تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

توجيه الخدمات عن بعد نحو المرتفق مع التركيز على مبادئ □  
الالتقائية والاندماج والتناسق بين هذه الخدمات؛  
□ بناء ثقة مشتركة مع المرتفق؛  
□ ضمان الشفافية والانفتاح مع محيط العدالة؛  
□ ضمان التوافق مع جميع الشركاء؛  
□ اعتماد مقاربة تشاركية مع المرتفقين فيما يخص تصور وتصميم  
الخدمات الرقمية.  
كما تم إعداد خارطة طريق لتنزيل هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة،  
:ترتكز على المجالات التالية  
□ ملاءمة الترسانة القانونية لمواكبة مشاريع الرقمنة؛  
□ ملاءمة تنظيم وهيكل الوزارة لتستجيب للتحويلات الهيكلية التي  
يعرفها القطاع؛  
□ تجويد الخدمات الرقمية للإدارة القضائية وتقديم خدمات جديدة  
بجودة عالية للمرتفقين والمتقاضين والمهنيين القانونيين والقضائية؛  
□ إرساء حكامه البيانات التي ينتجها مرفق العدالة؛  
□ تسهيل التواصل بين الإدارة القضائية والمرتفقين من مواطنين،  
□ ومتقاضين وكافة شركاء ومنتسبي العدالة؛  
□ تقوية البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية  
والمصالح اللامركزية والمحاكم؛  
□ تعزيز أمن نظم المعلومات بالإدارة القضائية  
وفي هذا الصدد، تم تأسيس لجنة خاصة مكونة من وزارة العدل،  
والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، ووزارة  
الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والوكالة الوطنية للمحافظة  
العقارية والمسح العقاري والخرائطية، وصندوق الإيداع والتدبير،  
لمواكبة تنزيل مختلف أورايش رقمنة منظومة العدالة  
حضرات السيدات والسادة؛  
مهما بلغت الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، فإنه لا يمكن  
بلوغ أهدافها بمعزل عن المساهمة الفعالة للمحامي اعتباراً لدوره  
المحوري في ضمان المحاكمة العادلة التي تشجع على تعزيز الثقة لدى  
المستثمر في منظومة العدالة ببلادنا، وذلك تماشياً مع الرؤية  
المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي عبر  
عنها في العديد من المناسبات، من بينها ما ورد في الرسالة  
الملكية السامية الموجهة للمشاركين في المؤتمر الدولي الثاني  
للعدالة المنعقد يوم 21 أكتوبر 2019 بمراكش والتي جاء فيها ما  
يلي:

إن خلق فضاء آمن للاستثمار بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية“  
والحقوقية والإدارية والهيكلية، يفرض علينا جميعاً اليوم، بذل مزيد  
من الجهود في اتجاه ترسيخ دولة القانون، وتعزيز استقلال السلطة  
القضائية، ودعم التنبؤ القانوني، وتأهيل الفاعلين في المجال  
القضائي، وتطوير الإدارة القضائية، وتعزيز حكومتها، من خلال مقاربة  
شمولية مندمجة، تتعامل مع قضايا الاستثمار في مختلف جوانبها،

المرتبطة بالقوانين التجارية والبنكية، والضريبية والجمركية،  
والعقارية والتوثيقية والاجتماعية، وتستحضر الأبعاد الدولية  
والتكنولوجية التي تفرضها عولمة التبادل التجاري والمالي  
والاقتصادي عبر القارات" انتهى النطق الملكي السامي

لذلك، نحن منكبون في وزارة العدل بشراكة وثيقة مع السادة  
المحامين بغية تعديل قانون المهنة في اتجاه تعزيز حضور المحامي  
في مجال العدالة، وكذلك تقوية مكانته وأدواره القانونية  
والحقوقية التاريخية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن هذه الندوة العلمية الهامة مناسبة لدراسة ومناقشة القضايا  
التي تهم مهنة المحاماة في ارتباطها مع دعم الاستثمار، ولي اليقين  
على أن خلاصات هذه الندوة الغنية ستكون رافدا مهما للمجهودات التي  
تبذل حاليا لتطوير هذه المهنة النبيلة.

أهنئكم مرة أخرى على عقد هذا اللقاء الهام، وأتمنى لأشغال هذه  
الندوة كامل التوفيق والنجاح، راجيا من الله عز وجل أن يوفقنا  
لما فيه خير هذا البلد الأمين، في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك  
محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



## تدشين المركز الاستشفائي الجامعي « محمد السادس »

عبدالحق خرباش، 29.04.2023.

كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net



أشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اليوم الجمعة، بالجماعة الحضرية اكزناية (عمالة طنجة-أصلية)، على تدشين المركز الاستشفائي الجامعي « محمد السادس »، وهو قطب طبي للتميز سيمكن، بفضل كليته للطب والصيدلة، من هيكلة عرض العلاجات على صعيد جهة طنجة تطوان الحسيمة، وجلب كفاءات طبية جديدة وتوفير تكوين متطور لفائدة الأجيال الجديدة من المهنيين. ويعكس هذا المركز الاستشفائي الجامعي، الذي تفضل جلالته الملك فأطلق عليه إسمه الكريم، العناية الموصولة التي يحيط بها جلالته القطاع الصحي، لاسيما من خلال تطوير البنيات التحتية الاستشفائية، وتعزيز وتحسين جودة الخدمات الصحية الأساسية وتقريبها من المواطنين.

كما يشهد إنجازه على الدور المركزي الذي يوليه صاحب الجلالة لتنمية قدرات الموارد البشرية في هذا القطاع الحيوي، وعزم جلالته على تمكينهم من تكوين ذي جودة، يساير التطور العلمي والتكنولوجي المسجل في مجال العلاجات والوقاية والحكامة الصحية، وذلك طبقا للمعايير الدولية.

ويتموقع المركز الاستشفائي الجامعي لطنجة الذي تبلغ طاقته الاستيعابية 797 سريرا، بقلب منظومة صحية بامتياز، حيث تم إنجازه على قطعة أرضية تبلغ مساحتها 23 هكتارا (منها 110 ألف متر مربع مغطاة)، بمحاذاة المركز الجهوي للأنكولوجيا، وعلى مقربة من المعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، كما توجد كلية الطب والصيدلة بشماله الشرقي.

ورصدت للمركز الاستشفائي الجامعي «محمد السادس» بطنجة، استثمارات تفوق قيمتها 2,4 مليار درهم ممولة من ميزانية الدولة والصندوق القطري للتنمية. وتتميز هذه البنية الاستشفائية من الجيل الجديد



بطابعها العصري من خلال هندستها وجودة العلاجات التي تقدمها وإدماجها لتكنولوجيات متطورة، واحترامها لمبادئ الحفاظ على البيئة والاستدامة من خلال منظومة الألواح الكهربائية الشمسية ومحطة معالجة المياه العادمة للمختبرات ومحطة معالجة النفايات الطبية الصلبة.

وسيؤمن المركز الاستشفائي الجامعي « محمد السادس » والذي يعتبر مؤسسة عمومية لتقديم العلاجات والخدمات من المستوى الثالث، مهام العلاجات والتكوين والبحث العلمي والابتكار والتطوير، والصحة العمومية. ولهذا الغرض يشتمل على مستشفى التخصصات (586 سرير) الذي يتكون بدوره من قطب طبي وجراحي، ومصلحة طب الجهاز التنفسي، ومصلحة لأمراض الدم، ومصلحة لطب الغدد الصماء، ومصلحة طب القلب، ومصلحة الأنف والأذن والحنجرة، ومصلحة طب الأعصاب، وطب وغسيل الكلي، وطب العيون، والطب النووي، إلى جانب قطب طب المستعجلات والإنعاش، المزود بمصلحة المستعجلات للبالغين، ووحدة العلاجات المركزة لمرضى القلب وذلك لتتبع الحالات المصابة باحتشاء القلب وعدم انتظام ضربات القلب أو الانسداد الرئوي، ومصلحة الجراحة التوقيمية وعلاج الحروق الكبرى.

كما يحتوي على وحدات لمعالجة اضطرابات النوم، وزراعة النخاع العظمي ومعالجة السمنة، وإعادة تأهيل مرضى قصور القلب.

ويشتمل المركز الاستشفائي الجامعي « محمد السادس » لطنجة على مستشفى الأم والطفل (211 سرير)، الذي يضم قطبا طبيا جراحيا، وقطب « طب المستعجلات والإنعاش »، ومصلحة طب الأطفال، ووحدة المساعدة الطبية على الإنجاب.

كما يحتوي المركز الاستشفائي الجامعي على مصلحة للمساعدة الطبية الاستعجالية، ومصلحة للتصوير الطبي، ومختبرات لعلم الأحياء الدقيقة، والجراثيم، والكيمياء الحيوية، وعلم الدم، والتشريح المرضي والخلوي، والوراثة البشرية والوراثة الخلوية، والطباعة ثلاثية الأبعاد ومعدات طبية.

ويتوفر المركز أيضا على جناح مركزي للعمليات الجراحية (31 قاعة) مجهز بمعدات وتجهيزات من الجيل الجديد وبنظام تسييري معلوماتي بالكامل. كما يحتوي على صيدلية استشفائية مركزية يعتمد تدبيرها على نظام معلوماتي مندمج، ما يمكن من توزيع الأدوية والمستلزمات الطبية من الصيدلية عبر روبوت التخزين والتوزيع، على المريض

بمختلف المصالح الاستشفائية، بالإضافة إلى فضاءات للتنشيط العلمي البيداغوجي والتكوين، وقاعة كبيرة للمؤتمرات، ومهبط لطائرات الهليكوبتر، ومرافق تقنية وإدارية.

ويتضمن المركز الاستشفائي الجامعي الجديد أيضا، متحفا لحفظ الذاكرة يزخر بباقة من الصور، والمؤلفات و الأدوات العلمية التي تكشف للزائر عن التطور التاريخي للبنيات التحتية الاستشفائية على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

وفي إطار ترشيد التكفل بالمرضى وجودة العلاجات، يتوفر المركز الاستشفائي الجامعي على منظومة معلوماتية مدمجة متمحورة حول الملف الطبي الواحد، الذي يجمع ويشارك البيانات الإدارية والطبية للمريض وكذا ملف العلاجات الخاصة به. وتشكل هذه الآلية المتوفرة بمؤسسات الرعاية الطبية الأساسية، وكذا بالمؤسسات الاستشفائية، رافعة لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، حيث تسمح لمهنيي الصحة بالولوج في أي وقت للبيانات الطبية للمريض باستعمال بطاقة أو/ وسوار إلكتروني يتم تسليمه للمريض، وذلك بهدف تسريع التكفل الطبي وتحسين النجاعة.

وينسجم المركز الاستشفائي الجامعي « محمد السادس » مع أهداف برنامج « طنجة الكبرى » الذي يولي مكانة متميزة لتطوير العرض الصحي، كما يأتي لينضاف إلى مختلف المشاريع التنموية التي أطلقها جلالة الملك على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة بهدف تعزيز إشعاعها وجاذبيتها الدوليين.



# التغطية الإعلامية للعنف ضد النساء مهمة ليست كغيرها؟؟

## عبدالحق خرباش.. 28.04.2023

عبدالحق خرباش.. 28.04.2023  
كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net



تختلف التغطية تماما عن باقي التغطيات الصحفية ، وقام مهتمون بصياغة لائحة التحقيق لتقييم التغطية الإعلامية للعنف الممارس ضد النساء .

هنا نبين الأداة العملية للتحقيق يعتمدها مهني ومهنيات الإعلام لتطوير المادة الإعلامية ونذكر مجموعة من الأسئلة ... هل يحمي الموضوع الصحفي حقوق الضحية في التعبير بحرية ، في السرية ، الخصوصية ، الأمن والكرامة .

هل يستخدم الموضوع الصحفي لغة مناسبة ، تتجنب المصطلحات والتفاصيل التي يمكن أن تشكل لوما للضحية ، أو تبرر أفعال المعتدي ، أو تشك في وقوع العنف ؟

هل يستخدم الموضوع الصحفي محتوى مرئي مناسب ، خاليا من القوالب النمطية والصور المثيرة ؟ هل يشمل الموضوع الصحفي معلومات عملية ، مثل بيانات الإتصال بالخدمات الموفرة للضحايا ، روابط التقارير أو غيرها من الوثائق المذكورة في مادته ؟ هل يتضمن الموضوع الصحفي وصفا وتقييما لاستجابة المصالح العمومية على القضية ، إعتقادا على الممارسات المثلى ؟ هل يتعامل الموضوع الصحفي مع

العنف ضد النساء كواقع إجتماعي أم كخبر ؟ هل يحتوي على معلومات عن السباق والتاريخ والقضية بأكملها ، أم أنه يستهدف حدثا مثيرا واحدا فقط ؟

هل يتضمن الموضوع الصحفي إحصاءات من أجل وضع العنف ضد النساء في سياق أوسع ؟ هل الموضوع خال من الصور النمطية والأفكار المغلوطة حول النساء ، حول الرجال وحول العنف ؟ هل يربط الموضوع الصحفي العنف بانتهاكات محددة لحقوق الإنسان للنساء ؟ هل يعتمد الموضوع على معلومات مستقاة من المصادر الرئيسية ، المقابلات المباشرة مع الأشخاص المعنيين والنصوص القانونية الأصلية ؟



# حفل إطلاق البرنامج الوطني للكشف المبكر والتكفل بالصمم عند حديثي الولادة.

عبدالحق خرباش.. 27.04.2023.  
كاتب صحفي ومدير hakikanews.net



ترأست صاحبة السمو الملكي الأميرة للا أسماء رئيسة مؤسسة للا أسماء للأطفال الصم، اليوم الأربعاء بمستشفى الأم والطفل "عبد الرحيم الهروشي" بالدار البيضاء، حفل إطلاق البرنامج الوطني للكشف المبكر والتكفل بالصمم عند حديثي الولادة.

وبعد أن تابعت صاحبة السمو الملكي الأميرة للا أسماء عرضا حول برنامج "نسمع"، إضافة إلى عرض يتعلق بالبرنامج الوطني للكشف المبكر والتكفل بالصمم عند حديثي الولادة، ترأست سموها مراسم توقيع مذكرة تفاهم واتفاقيتين.

وتتعلق المذكرة بالوقاية والتكفل المبكر بالصمم لدى الأطفال حديثي الولادة على مستوى جهة الدار البيضاء - سطات، أما الاتفاقيتين فتهمان على التوالي الدعم المالي والإداري للمشاريع الدولية لمؤسسة للا أسماء للأطفال الصم، والتعويض الجزئي عن عمليات زرع قوقعة الأذن من قبل التأمين عن المرض.



# تازة.. العنف الممارس ضد النساء محطة لدورة تكوينية في مجال الصحافة والإعلام عبدالحق خرباش.. 27.04.2023

عبدالحق خرباش.. 27.04.2023

كاتب صحفي ومدير [hakikanews.net](http://hakikanews.net)



ينظم بمدينة تازة طيلة يومين من هذا الأسبوع ، و بدعم من منظمة إمرأ بالرباط وبشراكة مع جمعية تفعيل المبادرات تازة ، دورة تكوينية حول الممارسات الجيدة في التغطية الإعلامية للعنف الممارس ضد النساء ، يوم 29/30 أبريل 2023 بمقر جمعية النظامن لذوي الاحتياجات الخاصة بمحاذاة مقر جمعية تفعيل المبادرات الكائن بحي المسيرة الثانية قبالة الفضاء التجاري .

في الفقرات نشاط إكسر الجليد ، مقدمة عن حقوق الإنسان وتكسير الصور النمطية ، العنف ضد المرأة مصطلحات ولغة ، تمرين الكشف عن اللغة في المقالات الصحفية ، فهم سلوك ضحايا العنف .

في السياق المتصل ، يعرف اليوم الثاني ، دور الصحفيين في المجتمع ، المقابلات الصحفية ، البلاغ الصحفي الأخلاقي عن العنف ضد النساء ، تمارين تحليل التقارير الصحفية ، الخطوات التالية لهذه المبادرة ، إستنتاجات إلتزامات ، توقيع إتفاقية شراكة مع جمعية تفعيل المبادرات تازة والمجموعة الإعلامية إلي ميديا بمدينة وجدة من أجل العمل مع الأندية المدرسية على صعيد إقليمين هما تازة وجرسيف حول الممارسات الجيدة في التغطية الإعلامية للعنف الممارس ضد النساء .

في الختام توصلت الجريدة حقيقة نيوز.نت بدعوة رسمية لحضور فعاليات هذا اللقاء بالصفة كاتب صحفي ومدير النشر للجريدة الإلكترونية حقيقة نيوز.نت .



---

# أمير المؤمنين يؤدي صلاة عيد

# الفطر المبارك بالمسجد المحمدي بمدينة الدار البيضاء

عبدالحق خرباش.. 22.04.2023.  
كاتب صحفي ومدير hakikanews.net



أدى أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مرفوقا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولاي الحسن، وصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، وصاحب السمو الأمير مولاي أحمد وصاحب السمو الأمير مولاي اسماعيل، اليوم السبت، صلاة عيد الفطر بالمسجد المحمدي بالدار البيضاء، وتقبل جلالته التهاني بهذه المناسبة السعيدة. وانطلق موكب صاحب الجلالة من القصر الملكي بالدار البيضاء باتجاه المسجد المحمدي وسط حشود المواطنين والمواطنين، الذين جاؤوا للتعبير عن تهانيمهم لأمر المؤمنين بهذه المناسبة البهيجة ومشاركة جلالته فرحة هذا اليوم المبارك السعيد الذي يتوج شهر الصيام والقيام.

واستعرض جلالة الملك، لدى وصوله إلى المسجد، تشكيلة من الحرس الملكي أدت لجلالته التحية.

وبعد أداء الصلاة، ذكر الخطيب في خطبتي العيد بما هدى الله المؤمنين له خلال شهر رمضان من صيام وقيام وتلاوة القرآن وسائر الطاعات، وما حقق لهم من نعم التمام والكمال، مشيرا إلى أن عيد الفطر المبارك هو يوم فرح وسرور، وإظهار الغبطة والحبور.

وأبرز في هذا الصدد، أن هذا الفرحة يكون بإخراج زكاة الفطر وإدخال السرور على الفقراء المساكين وتهنئة المؤمنين بعضهم لبعض وصلة الأرحام وغير ذلك من أوجه البر والطاعات.

وأشار الخطيب إلى أن شهر رمضان المبارك تميز بالعديد من المنجزات والمشاريع العامة التي أشرف عليها جلالة الملك في مختلف الميادين، وبأنشطة علمية مختلفة أبرزها الدروس الحسنية التي ترأسها أمير



المؤمنين خلال هذا الشهر الفاضل، والتي تستقطب نخبة من العلماء الكبار عبر العالم لتلاقح الأفكار وتداول قضايا الأمة. وتضرع الخطيب، في الختام، إلى الله عز وجل بأن يحفظ أمير المؤمنين ويسدد خطاه لما فيه خير شعبه الوفي وينصره نصرا عزيزا، وبأن يقر عينه بولي عهده صاحب السمو الملكي الأمير مولي الحسن ويشد عضد جلالته بشقيقه صاحب السمو الملكي الأمير مولي رشيد وبباقي أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

كما ابتهل الخطيب إلى العلي القدير بأن يمطر شآبيب رحمته ورضوانه على جلالة المغفور لهما محمد الخامس والحسن الثاني ويكرم مثواهما ويسكنهما فسيح جناته.

إثر ذلك، غادر جلالة الملك المسجد عائدا إلى القصر الملكي وسط هتافات المواطنين والمواطنين الذين حجوا بكثافة، في هذا اليوم الأغر، للتعبير عن خالص متمنياتهم بموفور الصحة والعافية لجلالة الملك وتجديد التأكيد على ارتباطهم الوثيق بشخص جلالته وبالعرش العلوي المجيد، بينما كانت طلقات المدفعية تدوي تعبيرا عن البهجة بحلول هذه المناسبة السعيدة.

وبالقصر الملكي بالدار البيضاء، تقدم للسلام على أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس، أيده الله، الذي كان مرفوقا بصاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير مولي الحسن وصاحب السمو الملكي الأمير مولي رشيد وصاحب السمو الأمير مولي أحمد، وتهنئته بالعيد السعيد رئيس الحكومة، ورئيسا غرفتي البرلمان، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية الرئيس الأول لمحكمة النقض، ورئيس النيابة العامة والوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، ورؤساء المجالس الدستورية، وعميد السلك الدبلوماسي الإسلامي بالمغرب سفير دولة الكامبيرون وعدد من سامي الشخصيات المدنية والعسكرية.

